Route Educational & Social Science Journal
Volume 6(5); May 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
24.04. 2019	09.05.2019	15.05.2019

The Muslims of Burma (Rohingya) under the rule of General Ne Win (1962-1988)

مسلمو بورما (الروهينجا) في ظل حكم الجنرال ني وين (1962 – 1988)

الدكتور ماهر جاسب حاتم الفهد

كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة / العراق

Dr Maher Chasib Hatem Al Fahad

College of Imam Kadhim University of Islamic Sciences / Iraq

الملخص

يُعد المسلمين (الروهينجا بالتحديد) من الأقليات الوطنية التي عاشت في بورما (ميانمار الآن) منذَ قرون عدة، وتأريخها ضارب في عمق الوجود البشري في بورما، وشكلت جزءً من هوية البلد، وشاركت في نضاله ضد الاستعمار البريطاني، إلا أنها لم تحظِ مثل باقي الأقليات الساكنة في بورما بعد نيل الاستقلال، فتعرضت للتهميش من الحكومات البورمية المتعاقبة، لكن أقسى ما تعرضت له خلال حكم الجنرال ني وين (Ne Win) (الحكم العسكري) الذي تسلم الحكم اثر انقلاب عسكري في عام 1962، واستمر حتى عام 1988، عندما أجُبر على اثر انتفاضة آب 1988 على الاستقالة من منصبه .

عانت هذه الأقلية معاناة كبيرة في ظل تسلط الحكم البورمي (العسكري)، الذي وظف الدين كغطاء لاضطهادهم وقتلهم، وتُعد قضية الروهينجا قضية مصير شعب مسلم أعزل ابتعدت عن نصرته الدول

الإسلامية، وتركته يُعاني تحت وطأة البوذيين . التي كان من المفترض عليها أن تحمل قضيتهم على عاتقها .

وبعد إن تسلط العسكريون على إدارة البلاد، فرضوا أحكامهم المتشددة ضد المسلمين (الروهينجا)، وكانوا علامة فارقة في اضطهادهم، بعد أن شنوا العمليات العسكرية عليهم وأشهرها عملية التنين في عام 1978، وسنوا القوانين ضدهم، وأشهرها قانون المواطنة في عام 1982، الذي جرد الروهينجا من جنسيتهم وحولهم إلى أجانب، وشرعت القوانين وتوجهت المؤسسات رسمياً لإبادتهم .

الكلمات المفتاحية : المسلمين (الروهينجا)، بورما، ني وين، الحكم العسكري، الاضطهاد .

Abstract

Muslims (Rohingya in particular) are national minorities who lived in Myanmar for centuries, their history deep into the human presence in Burma, part of the country's identity, and participated in their struggle against British colonialism . However, In the aftermath of the independence of Burma, Burma's minorities were marginalized from the successive Burmese governments, but the most severe of them was during the reign of General Ne Win, the military ruler who took power in 1962, , And continued until 1988, when he was forced to resign after his August 1988 uprising .

The Rohingya issue is the fate of an unarmed Muslim people who have moved away from the support of Islamic countries and left it under the burden of the Buddhists. Which was supposed to carry their case on their own.

After the military took control of the country, they imposed their harsh sentences against the Muslims (the Rohingya), and they were a milestone in their persecution, after they launched military operations against them and most famous process of dragon in 1978, and enacted laws against them, most notably the Citizenship Act in 1982, Which stripped the Rohingyas of their nationality and turned them into foreigners, and the laws were enacted and the institutions officially went to exterminate them .

Keywords: Muslims (Rohingya), Burma, Ne Win, Military Rule, Persecution .

المدخل:

أن الهدف من تناول قضية المسلمين (الروهينجا) خلال حكم الجنرال ني وين (1962 – 1988)، هو إيجاد حل سريع وجذري لقضية الروهينجا بصورة خاصة والمسلمين بصورة عامة في بورما، وتوفير الضمانات الدولية لذلك من خلال سياسة التسامح الديني والتعايش السلمي للجميع .

وتشكيل منظمة إسلامية متكاملة، تأخذ على عاتقها مهمة الدفاع عن الأقليات الإسلامية في العالم، وترفع الحيف عنهم، فقد أثبتت معظم المنظمات الإسلامية والعربية الحالية عجزها في إيقاف الجرائم البورمية المستمرة ضد الروهينجا، وان تكون قضية الروهينجا منطلقاً إسلامياً حقيقياً لتوحيد الرؤى الإسلامية المستقبلية تجاه قضاياهم المصيرية، وتشكيل تنظيم دولي للمسلمين تخشاه دول العالم .

وتكمن مشكلة الدراسة في معرفة الأسباب الجوهرية لاستهداف المسلمين دون باقي الأعراق (الأثنيات) في بورما؟ وبهذا المستوى من العنف والبشاعة، ولماذا يُضطهد الروهينجا بالتحديد من بين الأعراق الإسلامية الأخرى؟

وبما أن المنهج هو الطريق السليم للوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة، واهم الوسائل التي لا تقوم الدراسة بدونها، ونظراً لاتساع نطاق مجال الدراسة من الناحية الزمنية (26 عام) فقد اعتمدت الدراسة على منهج البحث التأريخي (الكيفي)، بما أن استخدام منهج البحث التأريخي لدراسة علم التأريخ بمعناه العام الذي يُركز على دراسة الماضي من اجل فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، أو دراسة الحاضر بظواهره وأحداثه وتفسيرها بالاعتماد على أصولها، كان لزامنا علينا استخدامه في دراسة التطور الكرونولوجي (الزمني) لقضية الروهينجا في بورما عبر مراحل تأريخية مختلفة، ليتسنى لنا معرفة الأسباب المحركة لهذا العنف والاضطهاد بحقهم . ومن الجدير ذكره، إن عملية السرد التأريخي للأحداث تزامنت مع استخدام المنهج التحليلي (الفلسفي) وتوظيفه في معرفة الأسباب الكامنة والمحركة للأحداث السياسية المهمة .

الموقع الجغرافي لإقليم أراكان

يقع إقليم اراكان في غرب بورما، ويطل ساحله الغربي على خليج البنغال، وله حدود برية مع بنغلادش في أقصى حدوده الشمالية، أما من جهتي الشرق والجنوب، فتحده كُل من أقاليم الشين وماغوي وباغو وايراوادي . وتبلغ مساحته حوالي (20،000) ميل2، وتوجد في شرقه سلسلة جبلية ممتدة من جبال

الهملايا وتسمى بـ " جبال اراكان " . ويبلغ عدد سكانه حوالي (8000،000) نسمة، منهم (90%) يقطن في الجزء الشمالي من اراكان، وتتنوع تركيبته السكانية، فالمسلمون يشكلون نحو (70%) من سكان الإقليم، ويعيش البوذيين الماغ " الراخين" في الإقليم، ونسبتهم حوالي (25%) من اجمالي السكان، ويسكن المورونغ على اختلاف دياناتهم بمعية أعراق أخرى في الإقليم، ويشكلون (5%) من إجمالي السكان، ومن أشهر مدن الإقليم هي مدينة أكياب (عاصمة الإقليم) التي تقع على نهر كلادان ومدينة مانغدو . ومعظم الاراكانيين مزارعون وقليل منهم تجار، وبعضهم يمتحن حرف أخرى منها الصيد والحدادة والخياطة والصياغة، أما مجالات التعليم مثل الطب والهندسة فقليل منهم من امتهنها . ويُعد الإقليم بصورة عامة إقليماً زراعياً، وتنتشر فيه زراعة الأرز، وتزدهر أشجار الفواكه والخضار والتبغ (عبد الرحمن، 2006، ص ص 10 – 13) .

دخول الإسلام إلى بورما

اتفق العديد من المؤرخين والكتاب الذين أرخّوا لتأريخ إقليم اراكان ان المسلمين قد دخلوا بورما في عهد هارون الرشيد، بعد أن وصلوا في عام 788م إلى ميناء اكياب إثر تحطم سفينة عربية في المحيط الهندي قبالة ساحل اراكان، ويُعد دخول هؤلاء الناجين من السفينة الغارقة إلى اراكان هو بداية دخول الإسلام لبورما، ونظراً لأخلاقهم الإسلامية السامية وما يتمتعون به من صدق وأمانة وإيثار وشجاعة، فقد أُعجب بهم سكان البلاد، وآثرهم ملوك اراكان بالانضمام للجيش ومنحوهم بعض المناصب في إدارة اراكان (عبد الرحمن، 2012، ص ص53 – 54) .

وبعد إن ترسخ الإسلام في وجدان السكان وعقولهم، جاء الملك ناراميخلا (Narameikhla) من مملكة البنغال (التي نفي عنها لمدة 24 عام) واسترد عرشه في اراكان، بعد أن جلب أنصاره المسلمين البنغال، وأسس مملكة تُدعى " ماروك يو " (Maruk U) في عام 1430، المنفصلة عن مملكة البنغال، واستحوذت على بعض أراضيها (شادي، 2015) ، وأصبح الملك ناراميخلا بعد ذلك يُعرف باسم " سليمان شاه "، وبذلك يكون سليمان شاه قد وضع حجر الأساس لأول مملكة إسلامية في اراكان، والتي استمر حكمها لأكثر من (350) عام، وانتهى في عام 1784، وتناوب على إدارتها (48) ملكاً بعد سليمان شاه على التوالي، ومن أشهرهم الملك علي خان وكليم شاه ومنكو شاه ومحمد شاه وجلال شاه وحسين شاه وسليم شاه (شديد، 2015، ص7) .

وقد خلد المسلمون العديد من الآثار والشواهد التأريخية الشاخصة التي تدل على عظمة حكمهم وعمق وجودهم وقوة أثرهم في بورما، فقد كانت العملات النقدية والأوسمة والشعارات الملكية تنقش وتحفر عليها عبارة (لا إله إلا الله ومُحَمَّد رسول الله) والآية القرآنية " وأن أقيموا الدين "، ونقشت على العملة كلمة " التوحيد "، وشيدوا الكثير من المساجد والمدارس الإسلامية، ومن أشهرها مسجد بدر مقام في مدينة أكياب، ومسجد سندي خان الذي بُني في عام 1430، ومسجد الديوان موسى الذي شُيد في عام 1258، ومسجد ولي خان الذي أُسس في القرن الخامس عشر الميلادي (شديد، 2015، ص7).

ومعظم المسلمين في بورما من اتباع مذهب أبي حنيفة النعمان، وبعضهم من الاشعريون والسلفيون والمتصوفين، ويوجد في العاصمة رانغون ومدينة ماندالاي حوالي (5000) مسلم شيعي من أتباع المذهب الجعفري ألاثني عشري (عبد الرحمن، 2006، ص16) . في حين يعتنق معظم البورميين عقيدة الثيرافادا البوذية، التي ترى أن المسلمين الروهينجا يحملون في أجسادهم الأرواح الشريرة، ويعتقدون انه في تعذيبهم هناك متعة إيمانية، وهذا ما يدفعهم إلى استخدام أبشع طرق التعذيب وبدون رحمة بحق الروهينجا، ويعتقدون أيضاً أن الإسلام والروهينجا يعتبران خطراً على العقيدة البوذية، وتعد تصفيتهم واجباً دينياً بالدرجة الأولى، وهذا الاعتقاد، ساهم في التأصيل الأيديولوجي لعمليات التطهير العرقية الممنهجة بحق الروهينجا (مديرية الدراسات الإستراتيجية، 2017، ص8) .

ويقسم المسلمون من الناحية الاجتماعية إلى خمسة أعراق رئيسية هي :-

الزيربادي (أو الباثي) (The Zerbadee / Pathi):- وهم المسلمين الذين ينحدرون من أبوين مختلطين، فالأم بوذية والأب مسلم، ويطلق عليهم (المسلمين البورميين)، وهم مندمجين لغوياً وثقافياً في المجتمع البورمي .

المسلمون الهنود :- وهم المسلمون الذين دخلوا مع الاستعمار البريطاني لبورما (1824)، ومعظمهم يقطن العاصمة رانغون، وعلاقاتهم الاجتماعية متوترة مع الأغلبية البورمية هناك .

البانثي (Panthay) :- وهم مسلمين من أصل صيني، ويقدر عددهم بـ (50،000)، ومعظمهم تجار مقيمين في مدينة ماندالاي، ويحملون الجنسية البورمية ويعتبرون مواطنين بورميين، والبانثي هاجروا من إقليم يونان الصيني على اثر الاضطرابات التي حدثت في القرن التاسع عشر بين المسلمين والحكومة الإمبراطورية الصينية خلال ثورة التايبينغ (Taiping Revolution)، ومنحهم الملك البورمي ميندون (1853 – 1878) ارضٌ استقروا فيها .

الباشو (Pashu) :- وهم المسلمين الذين ينحدرون من أصول ماليزية، وعددهم قليل ويسكنون في جنوب بورما .

الروهينجا (Rohingya) :- وهم المسلمين الذي يعيشون في إقليم اراكان (ولاية راخين حالياً)، وبالتحديد في شماله، ويُقدر عددهم بـ (2000،000) نسمة (United States Department of State, 2012, p.26)، في حين ذكرت مصادر أخرى أن عددهم يتراوح ما بين (1000،000 – 3000،000) نسمة، وهم سكان أصليين ومن المؤسسين لمملكة اراكان، وبعضهم من أصول هندية آرية، وكان للمملكة علاقات سياسية مع البنغال قبل ترسيم الحدود السياسية الحالية التي فصلت الدولتين رسمياً(Yusuf. I ,2018) . ويتحدث الروهينجا بلغة تسمى " لغة الروهينجا "، وهي لغة مشتقة من لغة منطقة شيتاغونغ (Chittagon) البنغالية، وفيها مزج كبير من لغتي الأوردو والعربية، وشكلت هذه الأطياف اللغوية لون خاص يُسمى " لغة الروهينجا "، وقد نشر مسلمي منطقتي مونغدو (Maungdaw) وبوثيدونغ (Buthidaung) اسم الروهينجا على نطاق واسع بعد استقلال بورما في عام 1948، ليبرهنوا على انتمائهم الوثيق مع الجالية الإسلامية التي عاشت في اراكان قبل الاستعمار البريطاني لبورما في عام 1824 (Leider. J, 2018, pp.23 – 24) .

بداية أزمة اضطهاد الروهينجا

بدأت المعاناة الأولى للمسلمين ضد المستعمرين البرتغاليين والهولنديين والبريطانيين، فشركة الهند الشرقية البريطانية (The British East India Company)، حاولت مد نفوذها إلى بورما منذُ عام 1612، لكنها واجهت مقاومة شديدة من المسلمين هناك، الذين قاوموا محاولات التجار الهولنديين والبريطانيين من خلال إقامة مراكز لهم على ساحل خليج البنغال، ولم يعاود البريطانيين محاولاتهم تجاه بورما بعد ذلك إلا في النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي(نش، ربيحة، ووالي، عائشة، 2017، ص35) .

وبالرغم من نجاح المسلمين في دفع الخطر الغربي الاستعماري، إلا أنهم فشلوا في مواجهة الملك البورمي بودابايا (Bodawpaya)، الذي غزا اراكان في 28 كانون الأول 1784(أبو جابر، 1991،ص54) ، وضم الإقليم إلى بورما البوذية، خوفاً من انتشار الإسلام في المنطقة، وعاث في الأرض الفساد، إذ دمر كثيراً من الآثار الإسلامية من مساجد ومدارس، وقتل العلماء والدعاة، واستمر

البوذيون البورميون في اضطهاد المسلمين ونهب خيراتهم وتشجيع البوذيين المغ على ذلك خلال حقبة احتلالهم أربعين سنة التي انتهت بمجيء الاستعمار البريطاني(البورمي، د.ت) .

عاد البريطانيون بمخططهم القديم لأحتلال بورما وأراكان، فأرسلوا جيشاً إلى بورما وأراكان وهاجموها ثلاث مرات، فالحرب الأولى كانت في (1824 – 1826)، وتُسمى بـ (الحرب الإنجلو – بورمية الأولى)، والثانية في عام 1852، وتُعرف بـ (الحرب الإنجلو – بورمية الثانية)، أما الثالثة، فكانت في عام 1885، ويُطلق عليها (الحرب الإنجلو – بورمية الثالثة)(أبو جابر، 1991،ص54).

وبعد السيطرة البريطانية على أراكان خلال (1824 – 1826)، تصدى المسلمون بقوة، الأمر الذي جعل بريطانيا تخشاهم، فبدأت حملاتها لاضطهاد المسلمين بالأعتماد على سياسة (فرق تسد)، فعمدت على تحريض البوذيين ضد المسلمين، لإثارة الفتن والحروب الأهلية في البلاد، وتفرغت هي لنهب خيرات البلد وأحكمت قبضتها عليه . وبدأت حركة اضطهاد البريطانيين للمسلمين في بورما من خلال عدة خطوات اتخذتها، منها طرد المسلمين من وظائفهم وتعيين البوذيين فيها، ومصادرة أملاكهم وتوزيعها على البوذيين، وزج المسلمين وخاصة قادتهم البارزين في السجون ونفي بعضهم إلى خارج البلاد باستعمال العديد من الأساليب المتنوعة، وإغلاق المعاهد والمراكز والمدارس والمحاكم الإسلامية، وتحريض البوذيين على قتل المسلمين وتزويدهم بالأسلحة اللازمة (آل فائز، 1991، ص ص53 – 54) .

وفي عام 1937 أجرت بريطانيا استفتاء للقوى السياسية في بورما حول مسألة انفصال بورما عن الهند أو بقائها تابعة لها (بورما)، وكانت النتيجة هو انفصال بورما عن الهند، وصارت مستعمرة بريطانية منفصلة عن إدارة حكومة الهند البريطانية (نش، ربيحة، ووالي، عائشة، 2017، ص36).

وفي عام 1938، حدثت مجزرة بحق المسلمين الروهينجا في العاصمة رانجون، على اثر جدال صحفي نشب بين صحفيين بورميين احدهما مسلم والاخر بوذي خلال عملية تحرير بعض الأخبار، إلا أن الجدال قد انتهى حينها دون إثارة الجانبين، إلا أن احد الصحفيين البوذيين قد أعاد هذا التراشق الصحفي وأضاف له كلاماً آخر مفاده " أن المسلمين في بورما يشكلون خطراً على مستقبل العقيدة البوذية في البلاد "، وعلى الرغم من أن المسلمين قد تبرأوا من ذلك الأمر من خلال تنظيماتهم وصحفهم، إلا أن البوذيين قد عقدوا اجتماعاً ضخماً في رانجون، واخذوا ينشرون مقالات مثيرة في صحفهم (العصيمي، د.ت، ص38) ، ورفعوا شعار " بورما للبورميين " (Burma for Burmese)، ثم نظم البورميون مظاهرة إلى سوق تجاري مملوك لأحد المسلمين، بعد أن وقعت مشكلة بين صاحبه وأحد البوذيين، وقامت الشرطة البريطانية (معظم عناصرها هنود) بتفريق تلك

المظاهرة العنيفة، التي تسببت في إصابة ثلاثة رهبان بوذيين، الأمر الذي استغلته بعض الصحف البورمية بعد أن نشرت صوراً لبعض العناصر الهندية في الشرطة وهي تهاجم الرهبان البوذيين، وذلك للتحريض على زيادة انتشار أعمال العنف، فنهب البوذيين متاجر المسلمين ومنازلهم ومساجدهم التي دُمر بعضها بالكامل، وتعرض المسلمون للاعتداء والقتل (المتولي، 2017)، وقد ترك هذا الهجوم البوذي (204) قتيل مسلم و (1000) جريح، وتضرر منه (113) مسجد (Mohajan. H, 2018, P. 17)، ودمرت الكثير من بيوت المسلمين، وبالرغم من ذلك، لم تتدخل السلطات البريطانية في الأمر، وكأنه لم يحدث ولا يعنيها(العصيمي، د.ت، ص38). ربما كانت السلطات البريطانية تشجع هذه الخلافات الدينية وتعمل على تغذيتها و ديمومتها، ما دام الأمر يساعد على استمرار سيطرتها على البلاد، لذلك كان تعمل على ترك الجانبين في حالة صراع مستمر، لينشغل المسلمين والبوذيين في صراعاتهما بدل من ان يتحدوا لطردهم من بورما .

ومع قيام الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945)، صارت بورما ساحة لمعارك عدة، فالطريق الذي يربطها بالصين كان طريق الحلفاء الرئيسي لإمداد الصين الوطنية بالمساعدات، وفي عام 1940 قامت ميليشيا (الرفاق الثلاثون) بتأسيس جيش الإستقلال البورمي، الذي سعى لطرد البريطانيين من بورما، وتلقى عناصره التدريب العسكري في اليابان مع بداية الحرب العالمية الثانية، وفي عام 1942 دخل الجيش الياباني بمعية الرفاق الثلاثون بورما، وصارت بورما ساحة للمعارك مع البريطانيين، الذين اضطروا للانسحاب مع بورما في عام 1942 تاركين خلفهم فراغ سياسي وامني، وخلال عملية الانسحاب، سلح البريطانيين جماعات إسلامية من الروهينجا في شمال اراكان، وشجعتهم للوقوف إلى جانبها مقابل منحهم الإستقلال بعد تحقيق النصر في الحرب، وأنشأت منهم منطقة عازلة عن القوات اليابانية في بورما، وبناءً على الوعود البريطانية للروهينجا بالاستقلال، فقد وقفوا إلى جانب الحلفاء في الحرب ضد اليابانيين، والحقوا باليابانيين هزائم عسكرية، نظراً لمعرفتهم بتضاريس البلاد ومهارتهم في حرب الأدغال، حينما عجز الجيش البريطاني عن مواجهة اليابانيين، ونتيجة لهذا الموقف، تعرض المسلمين لجرائم من الجيش الياباني، حيث أفرطوا فيهم القتل والتعذيب والاغتصاب، وشاركهم فيها البوذيين (الماغ) المتحالفين مع اليابان، وحدثت أعمال عنف كبيرة استغلها البوذيين ضد المسلمين في أراكان (نش، ربيحة، ووالي، عائشة، 2017، ص38). ويُعد هذا الموقف من الركائز المهمة للحقد البوذي على الروهينجا .

وفي يوم 4 كانون الثاني 1948، أُجبرت بريطانيا على منح الاستقلال لبورما شريطة أن تمنح لكل العرقيات الاستقلال عنها بعد عشر سنوات إذا رغبت العرقيات في ذلك، ولكن ما أن تحقق الاستقلال حتى نقضوا عهودهم، ونكثوا وعودهم، واستمروا في سيطرتهم على أراكان بدون رغبة سكانها المسلمين (الروهنجيا) (البورمي، د.ت)، وفي العام نفسه صدر قانون المواطنة الاتحادي، الذي لم يعترف بالروهينجا بوصفها واحدةٌ من ألـ (135) عرقية في البلاد، وحرمهم من حق المواطنة (الجنسية)، لكنه سمح لهم بتقديم طلب لغرض الحصول على بطاقة تعريف (Beleri. K, 2018, p.4)، وبعد مدة حصل بعضهم على الجنسية البورمية (Allard K. Lowenstein International,(ALI,2015), p.6).

وبعد استقلال بورما في 1948، نشأ نظام شبه ديمقراطي قامت فيه عدة انتخابات حتى عام 1962، حيث قام الجنرال ني وين (Ne Win) بانقلاب عسكري سيطر من خلاله على البلاد، وفرض العسكريون إدارتهم على بورما، ومن الجدير ذكره أنه قبل استقلال بورما سعى عدد من المسلمين لمفاتحة مُحَمَّد علي جناح (مؤسس باكستان) من أجل ضم أراكان إلى باكستان، إلا أن المحاولة فشلت . وعقب الاستقلال، نشأت حركة ثورية للروهينجا من أجل انفصال أراكان وانضمامها إلى باكستان الشرقية (بنجلاديش حاليا)، الأمر الذي رفضته حكومة بورما المركزية، وقد بدأت هذه الحركة بإنشاء جماعة "المجاهدين"، التي سعت لضم مقاطعة "مايو" إلى باكستان الشرقية. وقد حققت في البداية نجاحات عدة حتى وصلت سيطرة الحكومة المركزية إلى مدينة "أكياب" فقط، وذلك في عام 1949. إلا أنه سرعان ما وجهت عدد من الفرق العسكرية البورمية للقضاء على هذه الحركة، الأمر الذي تحقق بشكل كبير في عام 1954، بعد حملة كبيرة شنها الجيش البورمي (شادي، 2015).

ثم شنت القوات البورمية في كانون الثاني 1955 عملية مشتركة للجيش وإدارة الهجرة، ثم نُفذت عملية الشرطة العسكرية الاتحادية (UMP)، وشكلت مجموعة من الشباب المرتزقة من الروهنجيين على هيئة ميليشيات متعاونة معها وأطلقت عليهم اسم " فولينتير " (Volunteer) ومعناها " المتطوعون "، ودربتهم تدريباً جيداً على الأسلحة، ثم كلفتهم بمحاربة المجاهدين وبث الخلاف بينهم، وكانوا بمثابة طابور خامس يُساعد الجيش الحكومي في عملياته ضد الروهنجيين، وبتشكيل الفولينتير، خففت الحكومة من حدة صراعها مع المجاهدين، الذين انشغلوا بالفولينتير (عبد الرحمن، 2012، ص ص132؛ 178) .

ونتيجة لدور حركة المجاهدين في مقارعة القوات البورمية، فقد بدأ نقاش حكومي حول إمكانية إنشاء منطقة إدارية خاصة للروهينجا تُسمى " إدارة مايو الحدودية " (Mayo Volunteer Administration)، ومن ضمنها المناطق الملتهبة عسكرياً، والتي يتواجد فيها المجاهدين، مثل منطقتي مونغدو وبوثيدونغ والجزء الغربي من راثيدونغ (Marzol. R, 2015, Pp. 36 – 37) .

وفي غضون ذلك، وزعت حكومة يو نو في عام 1955 على جميع المواطنين البورميين بما فيهم المسلمين (الروهينجا) بطاقات حكومية كانت بمثابة جنسية رسمية لكل شخص يحملها، بعد أن قامت الحكومة بجولات تفتيشية دقيقة، خشية من وجود عناصر أجنبية تسكن في بورما، وبعد التوزيع، أكدت الحكومة إن كل شخص يحمل هذه البطاقة يعتبر مواطن بورمي، ويتمتع بكافة حقوق المواطنة (آل فائز، 1991، ص49) . ثم تقربت الحكومة من الروهينجا بصورة أوضح، إذ تعهدت بتعيين خمسة أعضاء منهم في البرلمان البورمي، وتكليف وزراء منهم، وبالفعل عينت في عام 1958 السيد سلطان محمود وزيراً للدولة (عبد الرحمن، 2012،ص179) . ومن المفيد ذكره، فقد احتلت الطبقة المثقفة للروهينجا مواقع مهمة خلال الحقبة (1948 – 1958)، فكان منهم أمناء برلمانيين ووزراء وأعضاء في البرلمان ، وتجار أثرياء وعلماء و كُتّاب وفنانين ومذيعين وصحفيين، بل وحتى قبل الاستقلال، كان هناك الكثير من الأعضاء المسلمين في البرلمان وبعضهم كانوا وزراء في الحكومة المؤقتة(Marzol. R, 2015, P. 47) .

وبالرغم من هذه الخطوات، إلا إن حكومة يو نو فشلت في الحفاظ على استقرار الوضع الداخلي في البلاد، ومعالجة الفساد واتصفت بسوء الإدارة، وأخذت المشكلات الداخلية والقضايا العرقية والانتفاضات المسلحة تُهدد وحدة البلد واستقراره، وفي عام 1958 تعرض الحزب الحاكم في بورما (عصبة الحرية المناهضة للفاشية) لمحاولة الانقسام الداخلي، بعد أن هدد بعض الضباط بانقلاب عسكري لإنقاذ البلاد، ومرت البلاد بأزمة سياسية عامة، ومن اجل تسويتها، دعا يو نو قادة الجيش لتشكيل حكومة انتقالية لإدارة بورما، وبالفعل شُكلت الحكومة برئاسة الجنرال ني وين، وقادت البلد لمدة عامين، وعملت بمثابة حكومة تصريف أعمال، وقد اهتمت في البداية ببناء قدرة الدولة، ونجحت في تخفيض نسبة الفساد، ورفعت نسبة الكفاءة البيروقراطية (الإدارية) في مؤسسات الدولة، وتمكنت من إخماد العديد من الانتفاضات المسلحة والجيوب العسكرية في بعض مناطق البلاد، وبعد العمل لمدة عامين، أعلنت عن استعدادها لإجراء انتخابات جديدة في البلاد (Devi . K, 2014) .

وبالفعل أجريت الانتخابات في شباط 1960، وحصل فيها يو نو على أغلبية الأصوات، فعاد مُجدداً إلى رئاسة الحكومة، إلا أن حكومته فشلت أيضاً في توفير الأمن الداخلي والتطور الاقتصادي، فأنقسم اتحاد الحرية الذي يرأسه يو نو على نفسه، بسبب الرفض الداخلي لسياسة حكومته، فضلاً عن تصاعد نشاط الحركات الانفصالية في البلاد، وعلى أثر هذه الأوضاع المتأزمة، شعر المسلمون في أراكان أنهم معرضون للخطر، فاضطروا إلى حمل السلاح ضد أي اعتداءات حكومية مُحتملة، وطالب رجال الدين والمجاهدين بحكم ذاتي في إقليم أراكان، ونجح المجاهدين في تحرير (80%) من أراضي شمال أراكان، ونتيجة لذلك، غيَّر المسؤولين الحكوميين سياستهم تجاه الروهينجا، لاحتواء حماس المسلمين، فعرضوا عليه بعض المناصب في إدارة الدولة (نش، ربيحة، ووالي، عائشة، 2017، ص ص43؛48)، ووعدتهم الحكومة بمنح الحكم الذاتي للاقليات (العصيمي، د.ت، ص38) .

وفي عام 1960 صادقت الحكومة على قانون تشكيل إدارة مايو الحدودية في إقليم اراكان، التي ستصبح مُستقلة عن حكومة رانجون، وتتمتع بالحكم الذاتي، وعلى اساس هذا القانون، سلم الكثير من المجاهدين أسلحتهم للحكومة، وقدمت جمعية العلماء الروهنجيين باراكان (أسسها الشيخ عبد السبحان المظاهري في اراكان في عام 1932) في أيلول 1960 شكرها للحكومة على إصداره، والذي من أهم نصوصه هو الحفاظ على امن اراكان واستقرارها وتطبيق النظام، والقضاء على المتمردين (من الواضح يقصد المجاهدين)، ومحاربة ظاهرة الرشاوى، والحد من مشكلة التسلل من المعابر الحدودية، والاهتمام بأعمار اراكان، وإقامة علاقات حسن الجوار مع باكستان، وتقسيم اراكان إلى محافظتين حكوميتين . وقد بارك يو نو للمسلمين إقرار هذا القانون، بعد زيارته لمنطقة مونغدو (في اراكان) في عام 1961، إذ اجتمع بالمسلمين وهنأهم على القانون، وطالبهم بالوفاء والولاء للحكومة، ثم زار منطقة بوثيدونغ، وبشر سكانها (الروهنجيين) بالعديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية ومشاريع البناء، وتعهد بتنفيذ القانون بجدية، وأدت هذه الوعود الحكومية، إلى تسليم آخر مجموعة للمجاهدين بقيادة القائد راغب الله أسلحتها في عام 1961 للجيش البورمي (عبد الرحمن، 2012، ص ص179؛ 181) . وبعد أن تعهد للمسلمين، توجه لرجال الدين البوذيين لطمأنتهم ، فقد أعلن في العام نفسه على أن البوذية هي الدين الرسمي للدولة، لأن (89%) من السكان يعتنقها، لكنه طمأن الأقليات الدينية الأخرى من خلال الحفاظ على حقوقهم وعدم تقويضها (Boon. R, 2015, P.15).

وبعد إقرار قانون تشكيل إدارة مايو رسمياً، سرعان ما ظهر الخلاف بين بعض التنظيمات الإسلامية، فجمعيتي الشباب الروهنجيين (Rohingya Youth Association) والطلاب الروهنجيين

(Rohingya Students Association) اقترحتا أن يُدار إقليم أراكان مباشرة من الحكومة المركزية، لمنع البوذيين (الماغ) من فرض سيطرتهم عليه، أما المنظمة الإسلامية الاراكانية (The Arakanese Muslim Organization)، فأرادت أن تضمن استقلال للمسلمين في شمال اراكان على اقل تقدير، بشرط إن يكون هذا الاستقلال مؤمن بإطار دستوري حكومي، إلا أن هذا التباين في الآراء، قد اصطدم بانقلاب عسكري نفذه الجنرال ني وين في عام 1962، الذي استولى على الحكم، وحال دون تحقيق الوعود الحكومية السابقة (Marzol. R, 2015, P.37).

الحكم العسكري في بورما ودوره في تكريس سياسة العنف ضد الروهينجا

1962 – 1988

شهدت البلاد في أواخر حكومة يو نو (U Nu) حالة من الاقتتال السياسي والتدهور الاقتصادي وتعدد الانتفاضات المسلحة التي هددت وحدة الدولة، الأمر الذي أثار الجنرال ني وين والضباط العسكريين، فأرادوا إنقاذ البلاد، فنفذوا في 2 آذار 1962 أول انقلاب عسكري في تأريخ بورما، والذي وضع نهاية للحكم الديمقراطي وأسس لحكم عسكري مباشر، وأعلن الجنرال ني وين وأنصاره على قلب نظام الحكم والإطاحة بحكومة يو نو وشكلوا حكومة ثورية، كانت أهم أعمالها هو اعتقال عناصر الحكومة السابقة وتعليق الدستور، ثم أصدرت مرسوم عينت بموجبه ما يُسمى بـ " المجلس الثوري " (Revolutionary Council) لإدارة الحكم في بورما (Devi. K, 2014).

ثم باشرت الحكومة الثورية بتعيين المسؤولين الحكوميين في أراكان من البوذيين، وحرمت المسلمين من المشاركة في إدارة أراكان، وطردت بعض الموظفين المسلمين من وظائفهم الحكومية وحرمتهم من حقوقهم السياسية (العصيمي، د.ت، ص38) . وحتى الذين كانوا يعملون منذ حقبة الاستعمار أو القدماء في وظائفهم، فقد اجبروا على الاستقالة أو الفصل التعسفي، إلا عمداء القرى وبعض الوظائف التي يحتاجها الجيش، فيشغلها مسلمين بدون رواتب، وحتى تكاليف نقلهم كانوا يتحملونها شخصياً (جمعه، 2013، ص106) .

فضلاً عن ذلك، ألغت البوذية بوصفها الدين الرسمي للدولة، وهيكلت المؤسسات الديمقراطية وألغت مجالس الدولة، وعدت جميع الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات غير قانونية، وحظرت تشكيل الأحزاب السياسية، وقمعت بقوة معظم الانتفاضات المسلحة، ونقلت السلطة للمجلس الثوري، الذي تكون من مجموعة من كبار الضباط برئاسة الجنرال ني وين، وعلى الرغم من ان بورما رسمياً كانت دولة

إتحادية، إلا ان المجلس قد تعامل معها كدولة وحدوية، وفي 30 نيسان 1962 أعلن المجلس عن أيديولوجية وطنية جديدة أُطلق عليها " الطريق البورمي إلى الاشتراكية " (The Burmese Way to Socialism)، لغرض توجيه البلاد، ثم شكل في حزيران العام نفسه حزب سياسي عُرف باسم " حزب البرنامج الاشتراكي البورمي " (Burma Socialist Program Party)، لإعادة بناء بورما فكرياً في ظل سياسة الحزب الواحد، وحُصرت عضويته بالعسكريين فقط، ومن اجل إعادة صياغة السياسة والمجتمع البورميين في ظل قالب اشتراكي مُسترشد بإيديولوجية معروفة، باعتبارها الطريقة البورمية للاشتراكية، والتي تتكون من عناصر مُتداخلة بين البوذية والقومية والفلسفة الماركسية (Devi. K, 2014) .

ومنذ عام 1964 امتنعت الحكومة عن المشاركة في القضايا الدولية وعزلت نفسها عن العالم الخارجي، وضيقت على إقامة الزوار الأجانب، إذ منحتهم تأشيرة مدتها اربع وعشرين ساعة ولزيارة العاصمة رانجون فقط، ومن يُريد التحرك خارج العاصمة، فعليه الحصول على تصريح رسمي مُسبق، ثم أغلقت جميع الوكالات (المكاتب) الأجنبية في البلاد، وتبنت سياسة " البرمنة " (Burmanization)، فأممت الأراضي الزراعية والمصارف والبنوك والنفط والتأمين والتجارة الخارجية والنقل البحري وتجارة الجملة، والصناعات والمحلات التجارية الكبيرة والمدارس الخاصة، ثم استولت على أملاك الكثير من الهنود (ومنهم الكثير من المسلمين) والصينيين ووزعتها على البورميين البوذيين، وبعد أن صادرت ممتلكاتهم، غادر هؤلاء الهنود والصينيين إلى بلدانهم، وسيطر الجيش على مفاصل الحياة الاقتصادية . وفي آذار 1964 سحبت الحكومة فئتي ألـ (50 و 100) كيات من سوق التعاملات النقدية المحلية، الأمر الذي ترك أثر اقتصادي كبير على الناس، وأفلس معظمهم، وفرضت اللغة البورمية في التعليم الحكومي، وأجبرت مؤسسات التنصير المسيحي ورجال الدين على الرحيل خارج بورما، وطردت العلماء الأجانب والغربيين (Devi. K, 2014) .

وبعد ذلك، أعلنت الحكومة العسكرية بأن " الإسلام هو العدو الأول لها "، الأمر الذي ترتب على أثره شن حملة ظالمة ضد المسلمين، إذ صادرت ما يُزيد عن (90%) من أراضي المسلمين وممتلكاتهم، وكان لسحب العملة النقدية أثر كبير على التجار المسلمين، لأن الدولة لم تعوضهم عن أموالهم المسحوبة، وضمن أطار سياسة البرمنة، فقد فرضت على المسلمين العقيدة البوذية، وأجبرتهم على الزواج من البوذيات، وأكدت على مسألة التسمي بأسماء بوذية (نش، ربيحة، ووالي، عائشة، 2017، ص49)، وكان على أي روهينجي يُريد الزواج لابد من الحصول على تصريح رسمي من السلطات، وقد يتطلب

الأمر الانتظار لمدة عامين، الأمر الذي سهل كثيراً على الدوائر الإدارية لاستغلالهم مادياً، ومن يتزوج بدون تصريح رسمي، تعده السلطات مجرماً ويعاقب بالاعتقال والسجن، ومن تتكرم عليه السلطات بتصريح رسمي ويتزوج، تأخذ منه عهداً بأن لا ينجب أكثر من طفلين، على عكس البوذيين تركتهم أحراراً في ذلك (جمعه، 2013، ص ص122- 123) .

وفي العام المذكور (1964)، باشرت الحكومة البورمية بمصادرة ممتلكات المسلمين الأثرياء كالمحلات التجارية والعقارات والمخازن، واستولت على السيارات بحجة التأمين، وصادرت حتى قوارب صيد الأسماك دون سبب واضح، ومنعتهم من شراء الآلات الزراعية الحديثة لتطوير مشاريعهم الزراعية، ولم تسمح لهم بالعمل ضمن القطاع الصناعي في أراكان، وعمدت إلى إلغاء العملات المتداولة بين وقت وآخر من دون تعويض، ودون إنذار مسبق (جمعه، 2013، ص ص104- 105)، وفرضت قيوداً على المسلمين في أراكان، ومنعتهم من السفر، وكان من الصعب على الراغبين في الذهاب إلى العاصمة رانجون أن يحصلوا على موافقة الحكومة، وقد يحصل عليها البعض، لكن بعد إجراء تحقيق مدته ثلاثة شهور تقريباً (العصيمي، د.ت، ص ص38 – 39). وخضعوا لروتين العمل ألقسري الإجباري، فعلى كل مسلم روهينجي أن يعمل يوم واحد في الأسبوع في خدمة الجيش أو المؤسسات الحكومية، وعليه الحراسة لليلة واحدة، الأمر الذي انقص من وقت عملهم لكسب الرزق لعوائلهم، وحرموا من التعليم في الكليات والجامعات، إمعاناً في نشر الأمية، وتحجيمهم وإفقار مجتمعهم، ومن يذهب للخارج يطوى قيده من سجلات القرية، ويعتقل في حال عودته للبلاد، ويرمى في غياهب السجون(جمعه، 2013، ص ص105 – 106؛ 122) .

ورداً على ذلك، أعاد المجاهدون في عام 1963 تنظيمهم من جديد تحت اسم " جبهة استقلال الروهينجا " (The Rohingya Independence Front)، وبزعامة القائد جعفر حبيب (ويُعرف أيضاً مُحَمَّد حبيب) وعضوية كُل من السيد مستفيض الرحمن وسنا علي ومُحَمَّد إلياس وآخرين غيرهم (عبد الرحمن، 2012، ص184)، وحاولوا إقامة تحالف مع تنظيمات ثورية غير إسلامية موجودة في إقليم أراكان، ومنها الحزب الشيوعي لأراكان (The Communist Party of Arakan) و حزب التحرير الوطني لأراكان (The Arakan National Liberation Party)، الذين كان يجمعهم هدف مشترك هو إجبار الحكومة على الاهتمام باراكان وشعبها، إلا أن هذا التوجه، قد فشل بسبب عوامل عدة منها، الاختلاف الإيديولوجي لهذه التنظيمات وقادتها، وعدم حماسها في مواصلة النهج الذي سار المجاهدون الروهنجيين، أضف إلى ذلك، القسوة التي تعامل بها

الجيش البورمي " التاتماندو " (Tatmandaw) مع جميع القوى الثائرة في أراكان، الأمر الذي صعب مهمة التواصل بين قادة هذه التنظيمات (Marzol. R, 2015, P.37)، وبعد فشل هذا التوجه، شكل المجاهدون الروهنجيون في عام 1964 بزعامة جعفر حبيب تنظيم جديد عُرف " قوات استقلال الروهينجا " (The Rohingya Independence Force) التي تعرف اختصاراً (RIF)، وذلك لمواجهة سياسة الحكومة الجديدة تجاههم (Leider. J, 2018, P.18).

وبحلول عام 1966 ازدادت أوضاع البلاد سوءً، فتدهور الوضع الاقتصادي كثيراً، وانتشرت ظاهرة السوق السوداء، وارتفعت معدلات الفساد، وانخفض انتاج الرز إلى المستوى الذي لا يسد الحاجة المحلية، وفشلت مخططات التنمية، وتعرضت الحكومة لنقد كبير، وحاولت إبعاد أنظار الناس عن الأوضاع الاقتصادية البائسة، فأفرجت في عام 1967 عن المئات من السجناء السياسيين بما فيهم رئيس الوزراء السابق يو نو، إلا إن محاولتها قد فشلت، لأن معاناة الشعب قد استمرت في العام نفسه، وشهد حالة من ندرة الأرز وزيت الطبخ وغيرها من المواد والسلع الأساسية، التي تشجع على ظاهرة السوق السوداء وانتشار الفساد(Devi. K, 2014) .

وفي ظل الإيديولوجية الجديدة، رفضت الحكومة البورمية اعتبار المسلمين شعباً بورمياً (قومياً ودينياً)، وكان ذلك سبباً رئيسياً لاضطهادهم، وباشرت السلطات بعمليات طرد مُمنهجة لهم من الوظائف الحكومية والقوات المسلحة، وأن لم تصدر الحكومة قانون رسمي يدعو لطردهم، إلا أن ذلك الأمر كان يحدث على ارض الواقع، وأصدرت عدة قرارات ضد المسلمين، فأبعدت في عام 1967 نحو (28000) مسلم إلى حدود بنغلادش، وطردت في عام 1974 ما يُزيد على (200) عائلة مسلمة من أراكان إلى مناطق نائية، ثم سحبت الجنسية من (300،000) مسلم، وطردتهم إلى حدود بنغلادش (نش، ربيحة، ووالي، عائشة، 2017، ص49) .

ولمعالجة الوضع المتدهور وامتصاص نقمة الشعب، اعلن المجلس الثوري في تموز 1971 عن نيته في صياغة دستور جديد للبلاد، وسَتُجرى انتخابات جديدة، وستنقل السلطة إلى حكومة مدنية بعد الانتخابات، وفي العام نفسه، تحول حزب البرنامج الاشتراكي البورمي إلى حزب سياسي، وخرج من مظلة المجلس الثوري بعد ان كان تحت سطوته، وفي خطوة مدروسة تقاعد بعض ضباط الجيش الكبار من الخدمة العسكرية، لكنهم واصلوا عملهم الحكومي، وما إن حل نيسان 1972 حتى أعلن ني وين

وعشرين قائد عسكري عن تقاعدهم من المؤسسة العسكرية، وعملوا بصفتهم عناصر مدنية في إدارة الحكومة (Devi. K, 2014) .

ومن الجدير ذكره، أن الإيديولوجية الاشتراكية المتطرفة التي انتهجها الجنرال ني وين دفعته لعدم فتح باب الحوار مع الروهنجيين لتطمينهم أو تأمين وجودهم في البلاد، على عكس ما فعل يو نو، الذي تعهد لهم بتشكيل إدارة مايو الحدودية، فكان الهدف الأول لني وين في اراكان هو تصفية المسلمين منها، وتسليط البوذيين الماغ عليها، لأنه عَدَ الوجود الإسلامي في اراكان هو بداية لأسلمة بورما، ووجودهم هو محاولة واضحة من دول الجوار الإسلامي للسيطرة على بورما البوذية، وعلى أساس هذا التفكير، شن الجيش البورمي عمليات عسكرية دورية ضدهم، فقتل آلاف الروهنجيين ودمر منازلهم وهجرهم إلى الخارج، وأخذت هذه العمليات تتصاعد سنوياً(Marzol. R, 2015, P.38) .

وفي أطار عمل المجاهدين، فقد اتحدت في عام 1969 قوات استقلال الروهينجا مع جيش الاستقلال الروهينجي (Rohingya Independence Army)، وأصبح جعفر حبيب قائداً له، ثم تطور هذا التنظيم بصورة أكثر، فأعلنوا في عام 1973 عن تغيير اسمه من " جيش الاستقلال الروهينجي " إلى " جبهة روهينجا الوطنية " (The Rohingya Patriotic Front)، واختير جعفر حبيب زعيماً لها(Leider. J, 2018, P.18)، ومن قادتها أيضاً الدكتور نور احمد والسيد شبير حسين وآخرين غيرهم (عبد الرحمن، 2012، ص185) .

وتنفيذاً لوعده السابق، اشرف ني وين والمجلس الثوري في عام 1974 على أول انتخابات عامة في البلاد منذ انقلاب آذار 1962(Devi. K, 2014)، وكتب دستور جديد للبلاد ودخل حيز التنفيذ في 3 كانون الثاني 1974، ووصف بورما رسمياً بـ " جمهورية بورما الديمقراطية الاشتراكية "، وقسمها إلى (14) ولاية على أساس عرقي، ورفع البند الذي من خلاله حصل الروهينجا على حق المواطنة في عام 1948، الذي أكد على حقهم في الحصول على الجنسية إذ كان احد أجدادهم من الجنس البورمي الأصلي أو ممن استقر في بورما البريطانية قبل عام 1942، ووضع بند جديد ينص على حصر الجنسية بالأشخاص الذين ولدوا من أبوين بورميين (Parashar. A& Alam.J, 2019) . ومن خلال هذا الدستور الجديد بدأت عملية التضييق على الروهينجا وتجريدهم من هويتهم الوطنية .

وحُلَ المجلس الثوري، الأمر الذي يعني نهاية الحكم العسكري المباشر وبدء مرحلة الدكتاتورية الدستورية في بورما برئاسة ني وين، والتي بدأت في آذار العام نفسه، ولم تكن هذه العملية تعني غير تحول السلطة من

الجيش إلى حزب البرنامج الثوري البورمي، الذي يقوده العسكريين السابقين وبرئاسة ني وين، والذي صار يُعرف بعد الانتخابات بـ " يو ني وين " (U Ne Win) بعد أن كان يُسمى الجنرال ني وين . ولم تلبث الحكومة الجديدة إن واجهت في كانون الأول 1974 أعمال شغب كان سببها نقص الغذاء وتفاقم الفساد وتدهور الاقتصاد، ثم جددها الطلبة بعد عامين، بسبب انخفاض مستوى التعليم والإجراءات المتبعة في الجامعات(Devi. K, 2014) . ولفشلها في معالجة هذه المشكلات، حاولت الزمرة العسكرية الحاكمة استغلال قضية الروهينجا سياسياً لصالحها، وذلك للبقاء في سدة الحكم لأطول مدة ممكنة، فعملت على توجيه أنظار المجتمع البورمي من سوء الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى قضية الروهينجا وقمع المسلمين (Mohajan.H, 2018, P. 17) .

وما يؤيد ذلك، هو قيام الحكومة الجديدة بعد تشكيلها مباشرة بمهاجمة ثكنات المجاهدين الروهنجيين، الأمر الذي اجبر القائد جعفر ثاني لتسليم بعض أسلحة المجاهدين إلى بنغلادش، واحتفظت مجموعات من المجاهدين ببعضها الأخر، وشكل كل قائد جبهة بقيادته . إلا أنه بعد هذا الاختلاف، عمل مُحَمَّد جعفر حبيب بحرص لمعالجة القضية، ونجح في عام 1975 إن يُعيد بناء جبهة روهينجا الوطنية تحت قيادته وبعضوية السيد شبير حسين والسيد نور الإسلام وآخرين غيرهم، وألحقت خسائر كبيرة بالقوات الحكومية عن طريق المباغتة في الهجوم ثم الفرار، وهو ما يعرف بـ (حرب العصابات) . إلا أن هذه النجاحات لم تستمر، بسبب عودة التقاطعات بين أعضاء الجبهة في عام 1977، الأمر الذي دفع مُحَمَّد جعفر حبيب لتقديم استقالته من رئاستها (عبد الرحمن، 2012، ص ص 185 – 186) .

وفي العام نفسه (1977)، باشرت القوات البورمية بالتعاون مع دائرة الهجرة البورمية على القيام بحملة أدعت الحكومة أن هدفها هو تسجيل الأشخاص القادمين للبلاد قبل إجراء التعداد السكاني، إلا أن هدفها الحقيقي كان نزع سلاح مجاهدين جبهة روهينجا الوطنية، وطرد الروهينجا من اراكان، واستمرت هذه الحملة لمدة خمسة أشهر، وقد شارك فيها (1000) جندي بورمي (Storai.Y, 2018) .

وفي غضون ذلك، أجريت في كانون الثاني 1978 ثاني انتخابات وطنية في البلاد بعد الانقلاب العسكري، إلا أنها لم تفضي عن شيء جديد، إذ كرست سيطرة الزمرة العسكرية على الحكومة (Devi. K, 2014) ، والتي استأنفت في شباط العام نفسه حملة التسجيل (Crossman.L, 2014, P.22) وأطلقت عليها اسم " ناجا مين " (Naga Min) أو ما تُسمى بعملية " الملك التنين " (King Dragon) (Storai.Y, 2018)، والتي خُطط من

خلالها لطرد مليون (1000،000) مسلم من اراكان، وباشرت القوات العسكرية البورمية بتنفيذ الخطة، فتوالت عمليات الاضطهاد والإبادة الجماعية، وأحرقت بعض القرى والمساجد في اراكان، وكثرت حوادث القتل ومظاهر الطرد الجماعي والهجرات الاضطرارية، ووصل مئات الآلاف من المسلمين إلى حدود بنغلادش (العصيمي، د.ت، ص ص 16 – 17)، فقد دفعت العملية حوالي (200،000 – 250،000) لاجئ(Storai.Y, 2018)، اغلبهم من المسنين والنساء والأطفال إلى بنغلادش هرباً من شمال إقليم اراكان (ولاية راخين حالياً)، وبذلك تحولت عملية تدقيق الهويات إلى عملية قمع بحق الروهينجا، الذين اعتبرتهم الحكومة مهاجرين غير شرعيين، وكانت تُطلق عليهم اسم " بنغاليين " . وذكرت سلطات بنغلادش إن عمليات اغتصاب وتعذيب قد حصلت بحق الروهنجيين من جانب القوات البورمية، وفي 6 أيار 1978 ذكر وزير خارجية حكومة بنغلادش مُحَمَّد شامسول هاجو (Muhammad Shamsul Haque) أن اكثر من 70 ألفاً من رعايا بورما طردوا من بلادهم، ولجاوا إلى بنغلادش، هرباً من فظاعات تُرتكب بحق هذه الأقلية الاثنية " (نزوح الروهينغا من بورما مأساة تتكرر عبر السنين، 2017) . وفي السياق نفسه، ذكرت صحيفة " لوموند " الفرنسية " إن مائة ألف لاجئ مسلم وصلوا خلال شهر واحد إلى بنغلادش، الأمر الذي أثار مشكلة إنسانية كبيرة لدولة فقيرة "، وبذلك أثارت عملية التنين الرأي العام(العصيمي، د.ت، ص ص 16 – 17) . وقد برر الجيش البورمي أسلوبه المتشدد في عملية التنين إلى المجاهدين (بعضهم بنغاليين) الذين نهبوا ممتلكات البوذيين في اراكان _ حسب زعم الجنود البورميين _ (Crossman.L, 2014, P.22)، في حين أرجعت السلطات الحكومية هذا النزوح إلى الخوف والجهل، الذي يشيعه قادة دينيون بين الناس(نزوح الروهينغا من بورما مأساة تتكرر عبر السنين، 2017) .

ولمواجهة هذه الأزمة، باشرت حكومة بنغلادش بإقامة (13) مخيم عشوائي مؤقت بالقرب من مدينة كوكس بازار الساحلية في جنوب شرق بنغلادش(نزوح الروهينغا من بورما مأساة تتكرر عبر السنين، 2017)، وعلى امتداد حدودها مع بورما، لاستقبال اللاجئين إليها، وتوجهت الأخيرة بنداء إلى هيئة الأمم المتحدة للتدخل لحل مشكلة اللاجئين المسلمين(العصيمي، د.ت، ص ص 16 – 17) . وأرسلت رابطة العالم الإسلامي (Muslim World League) من جانبها وفداً إلى بنغلادش، لدراسة أحوال اللاجئين وتقديم المساعدة لهم (نش، ربيحة، ووالي، عائشة، 2017، ص51)، لأن اثار عملية التنين كانت كبيرة، فقد أدت إلى وفاة (10،000) مسلم معظمهم من الأطفال والمسنين (Abrar. C, 1998, p.6) .

ولحسم قضية اللاجئين، عقدت في تموز 1978 مفاوضات صعبة بين دكا (عاصمة بنغلادش) ورانغون، أسفرت عن اتفاق بينهما، لكن شهد تطبيقه تباطؤا بسبب الإجراءات الدقيقة التي فرضتها حكومة بورما، والتي تؤدي إلى فصل العوائل، وتمت عملية عودتهم تحت إشراف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (United Nations High Commissioner for Refugees)، والتي ذكرت بأن اكثر من (10،000) لاجئ من بينهم (6750) طفلاً قد قتلوا خلال النزوح، ووجهت المفوضية السامية الاتهام لحكومة بنغلادش متهمةً إياها بخلق " مجاعة اصطناعية "، وأدى سوء التغذية وانتشار وباء الحصبة إلى العديد من الوفيات، وانتهت عملية عودة اللاجئين في كانون الأول 1979(نزوح الروهينغا من بورما مأساة تتكرر عبر السنين، 2017)، بعد إن عادوا لبورما على شكل دفعات، استمر تدفقها لمدة ستة عشر شهراً، وأكدت حكومة بنغلادش " أن الوصول لهذا الاتفاق يعود للفهم الشخصي لوزراء الدولتين "(Abrar. C, 1998, p.6) .

قانون المواطنة الجديد (الجنسية) وانعكاساته على أحوال الروهنجيين 1981 – 1982

واستكمالاً لمشروع تصفية المسلمين في بورما، قدمت الحكومة البورمية في 4 تموز 1981 مسوَّدة قانون جديد يخص الجنسية البورمية (حق المواطنة)، بذريعة أن قانون عام 1948 فيه مآخذ وثغرات عدة، علماً أن قانون 1948 كفل حق المواطنة للمسلمين في بورما، وطبقاً لنصوصه حصل الروهينجا على الجنسية البورمية (شديد، 2015، ص ص11 – 12). وقد صادقت الحكومة البورمية على قانون الجنسية الجديد في 15 تشرين الأول 1982، الذي ضيق كثيراً على المسلمين (Leider.J, 2018, p.14) ، وعلى أساسه قُسم المواطنين إلى ثلاث فئات هي :-

المواطنون:- وهم الأشخاص الذين ينتمون إلى احد الأعراق الوطنية (الشان والشين والكاشين والكارين والكاريني والبورمان والمون والراخين والكامان أو الزيربادي) . أو الأشخاص الذين استقر أجدادهم في بورما قبل عام 1823 (احتلال البريطانيين لاراكان)، وعليهم تقديم الأدلة اللازمة لذلك، وقد منح المواطنون بطاقة لونها وردي، لتميزهم عن المواطن الشريك والمجنس .

المواطنون الشركاء أو الزملاء:- وهم الأشخاص الذين لا يستطيعون تقديم أدلة على ان أسلافهم قد استقروا في بورما قبل عام 1823، لكن ممكن اعتبارهم مواطنون شركاء إذ كان احد الجدين أو احد

أسلافهم قد كان قبل عام 1823 مواطن من دولة أخرى، واستقر في بورما، ومنح هؤلاء بطاقة زرقاء، لتميزهم عن المواطنين والمجنسين .

المجنسون :- وهم الأشخاص الذين قدموا طلبات رسمية في عام 1948 من اجل الحصول على الجنسية البورمية، لكن بشرط أن يكون الشخص قادر على تقديم أدلة قاطعة على انه دخل هو أو والديه بورما قبل يوم 4 كانون الثاني 1948 (يوم الاستقلال)، وبإمكان أي شخص إذ كان من والدين احدهما مواطن والآخر أجنبي، أو من أبوين احدهما مواطن مشارك والآخر مجنس، أو من أبوين احدهما مواطن مشارك والآخر أجنبي، أو من والدين احدهما مجنس والأخر أجنبي، أو ممن كان والديه مواطنان مجنسان، فأن هؤلاء جميعاً يحق لهم الحصول على الجنسية البورمية . وعلى المؤهلين للحصول على الجنسية البورمية أن يتجاوز عمره ثمانية عشر عاماً، ويُجيد إحدى اللغات الوطنية (لم تعترف الحكومة البورمية بلغة الروهينجا كلغة وطنية، لأنها قريبة من أبجديات لغة منطقة شيتاغونغ البنغالية)، وان يكون حسن الخلق ويتمتع بعقل سليم، وحمل المجنسين البطاقات الخضراء لتمييزهم عن المواطنين والمواطنين الشركاء . (Human Rights Watch, (HRW,2000), p. 10)

وبعد ذلك، أصدرت الحكومة البورمية قائمة مكونة من (135) عرق وطني رسمي، واستثنت الروهينجا منهم، في حين اعترفت بالمسلمين الكامان كعرقية وطنية رسمية، ويحق لهم الحصول على الجنسية منذ الولادة(Goos.A, 2018, p. 48)، واستبعد الروهينجا من حق المواطنة، فالفئة الأولى (الموطنون)، لا تشملهم، لأن الحكومة البورمية لم تعترف بالروهينجا كواحدة من الأعراق الوطنية، أما الشرط الثاني لا يمكن للروهنجيين تأمينه، فالكثير من الأسر المسلمة التي سكنت في أراكان واستقرت قبل عام 1823 كان من الصعب عليها اثبات وجودهم في المنطقة من خلال وثائق رسمية . وبذلك أُبعد الروهنجيين من الفئة الأولى(HRW, 2000, p. 10)، أما الفئة الثانية (المواطنون الشركاء)، لا يمكن دمج الروهنجيين فيها لسبب بسيط، على اعتبارهم بورميين ولا ينتمون لا هم ولا أجدادهم لدولة أخرى، أما الفئة الثالثة (المجنسون)، فكان من الصعب على الروهنجيين الانضواء تحتها، لأن معظمهم يتحدث لغة الروهينجا، التي لم يعترف القانون الجديد بها كلغة وطنية، وبالتالي، أن فئة قليلة من الروهنجيين ربما ستحصل على حق المواطنة .

وبذلك صنَّف قانون المواطنة الجديد الروهينجا على أنهم أجانب مقيمين، دخلوا بورما بصفة لاجئين إبان الاستعمار البريطاني، فسحبت جنسيات الكثير من المسلمين، وصاروا بلا هوية وجردوا من معظم وظائفهم وأعمالهم، وصار بإمكان الحكومة ترحيلهم متى شاءت، ومقابل إبقائهم في بورما، كانت

الحكومة تحتجزهم في معسكرات الاعتقال وتفرض عليهم أعمال شاقة، فإذا أحسنوها، تمنحهم شهادة تسجيل الأجانب، وعليهم أيضاً إن يسكنوا في مناطق محدودة، وطبقاً لهذا القانون، طاردوا المسلمين، وصاروا أكثر عرضة للاضطهاد والقتل والتشريد، واعتبروهم بعد تطبيق هذا القانون مهاجرين بنغاليين غير مرغوب فيهم في البلاد (شديد، 2015، ص ص11 – 12)، بدعوى أنهم استوطنوا بورما بعد عام 1824، ومنع القانون أيضاً المهاجرين الروهنجيين من الرجوع إلى بورما، وأسقطت عنهم الجنسية البورمية، ورفضت الاعتراف بهم وبأبنائهم، الذين ولدوا خارج بورما (جمعه، 2013، ص ص103 – 104؛ 125). ومن المفيد ذكره، إن هذا القانون هو منافي للمادة (15) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمبادئ الأساسية للقانون العرفي الدولي، لأنه صنف المواطنين على أساس العرق، وترك مجتمع كامل (الروهينجا) بدون جنسية (Marzoli.R, 2015, p.42) .

وبالتزامن مع هذا القانون، زودت السلطات البورمية الروهينجا ببطاقات بيضاء، لتمييزهم عن المواطنين البورميين، ليتسنى لها فرض القيود عليهم (Goos.A, 2018, p. 49)، وبالفعل منعتهم في عام 1982 من إقامة الأذان في أوقات الصلاة، وأوقفت بناء المساجد، وتدخلت بطريقة غير مشروعة في إدارة المساجد والمدارس الإسلامية، لفرض سيطرتها، وصادرت ممتلكات الأوقاف والمقابر المخصصة لدفن المسلمين، ووزعتها على غيرهم، وحولت بعضها إلى حظائر للمواشي والخنازير أو مراحيض عامة، وأممت الكثير من الصحف والمجلات الإسلامية، ومنعت طباعة الكتب الدينية وإصدار المطبوعات الإسلامية إلا بعد إجازتها من الجهات الحكومية، وهذا أمر صعب جداً (سمحت في ذلك مؤخراً وفي حدود ضيقة)، واعتقلت بعض كبار الدين، وأجبرتهم على العمل في معسكرات الاعتقال، وكثيراً ما تعرضوا للأهانة والضرب، ومنعت المسلمين من أطلاق لحاهُم أو لبس الزي الإسلامي في أماكن عملهم، ومنعتهم من أداء فريضة الحج، وحجزت جوازاتهم، ولم تسمح لهم بالسفر خارج البلاد إلا بإذن رسمي (سمحت السلطات لأفراد قلة تعرفهم وهي راضية عن سلوكهم)، ومنعت ذبح الأضاحي أيام النحر، ورفضوا تعيين الروهنجيين في الوظائف الحكومية (جمعه، 2013، ص ص103 – 104؛ 112- 113) .

ومن الجدير ذكره، انه كان لمصادرة الأوقاف الإسلامية اثر كبير على تعليم الروهنجيين، لأن جميع المدارس الإسلامية كانت تدار من خلال دخل الأوقاف، وبعد المصادرة، توقف دعم المدارس الإسلامية، التي توقفت عن العمل، في الوقت الذي كان فيه التعليم الحكومي غير مجاني، ويستلزم دفع مبالغ باهظة لا يستطيع الروهنجيين دفعها، بعد أن أممت الحكومة البورمية ممتلكاتهم، وصار من الصعب عليهم توفير قوت يومهم، أما التعليم في الكتاتيب، فكان يجري ضمن نطاق ضيق، ثم واجه مشكلة أخرى، تمثلت

بحظر تنقل الروهنجيين من مكان إلى آخر إلا بعد موافقة السلطات، وهو ما شكل عقبة أمام استمراره، وكرس سياسة نشر الأمية والجهل (جمعه، 2013، ص129) .

ومنعوهم من تملك العقارات وممارسة أعمال التجارة، وحرموا من جميع الحقوق الأساسية مثل حق التصويت في الانتخابات وحق تأسيس المنظمات وممارسة النشاطات السياسية، إلا أن الحكومة البورمية لم تُطبق بعض هذه الخطوات ضد الروهينجا مباشرة، بل واصلت تطبيق الخطط القديمة، لإرغامهم على ترك الدين الإسلامي وإجبارهم على ترك البلاد تحت طائلة التهديد وتطبيق نصوص التعليمات الجديدة(نش، ربيحة، ووالي، عائشة، 2017، ص53). ومن الواضح انه من خلال هذا القانون دخل اضطهاد الروهينجا في اتجاه آخر، إذ من خلاله شرعت عملية اضطهادهم بعد تأطيرها دستورياً، بعد أن كانت تجرى بطريقة غير معلنة وغير قانونية، وكان يُنظر لهم على أنهم خارجين عن القانون ويجب معاقبتهم، أما بعد المصادقة على قانون الجنسية لعام 1982، فقد بررت من خلاله جميع الانتهاكات الحكومية ضد الروهينجا في أراكان .

لم يقف الروهنجيين مكتوفي الأيدي تجاه قانون الجنسية الجديد، فقاموا بتأسيس منظمة جديدة للدفاع عنهم، فأسسوا في عام 1982 منظمة تُدعى منظمة تضامن الروهينجا (The Rohingya Solidarity Organization) ومختصرها (RSO)، لمواجهة سياسات الحكومة البورمية ضدهم، ولإقامة حكومة إسلامية مستقلة في أراكان ومنفصلة تماماً عن بورما، وقد جاء في واحد من منشورات المنظمة أنه " نظراً للأوضاع الخطيرة التي يتعرض لها المسلمون في أراكان، استشعرت جماعة صالحة مهمة واجبهم ومسؤولياتهم نحو دينهم وعقيدتهم وأمنهم ووطنهم، فقاموا للجهاد في سبيل الله للدفاع عن أنفسهم وأعراضهم، وللحفاظ على دينهم وعقيدتهم وهويتهم الإسلامية "(نش، ربيحة، ووالي، عائشة، 2017، ص56) .

وكشفت المنظمة عن أهدافها التي كان من أهمها، هو تحرير إقليم أراكان بطريقة مشروعة أو الحصول على الحكم الذاتي، والعمل على تحسين ظروف المسلمين في أراكان سياسياً واجتماعياً، والسعي لإقامة العدالة والمساواة ورفع الظلم والعدوان، والسعي لتحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي وإيجاد مشروع القروض الحسنة لمسلمي أراكان، والاهتمام بالشؤون الاجتماعية كبناء المستشفيات وتعبيد الطرق وغيرها من أعمال(نش، ربيحة، ووالي، عائشة، 2017، ص56) .

وفي غضون ذلك، عانى الروهينجا من الاستبعاد ليس من حقوق المواطنة فحسب، بل من الحرمان الاجتماعي وانتهاك الحقوق الأساسية لإنسانيتهم، إذ استبعدوا من التعداد الوطني الذي اجري في عام

1983(Mohajan.H, 2018, p. 14)، ولمواجهة هذه التحديات الحكومية ولتنظيم نشاطهم أكثر، عمل المجاهدون الروهنجيون في عام 1986 على دمج الجبهة الوطنية للروهينجا والفصيل الذي يقوده نور الإسلام في منظمة تضامن الروهينجا، وأسفر هذا العمل على تشكيل تنظيم جديدة يُسمى بـ " الجبهة الإسلامية لروهينجا أراكان " (The Arakan Rohingya Islamic Front)، ومختصرها (ARIF) (HRW, 2000, p. 7) .

وتفعيلاً لقانون المواطنة، فقد طُرد أكثر من (150) ألف مسلم في عام 1988 من بيوتهم في إقليم اراكان (شديد، 2015، ص12)، لبناء قرى نموذجية للبوذيين في شماله، لتحقيق التغيير الديموغرافي فيه، وشجعت البوذيين على الاستيطان في هذه القرى، في الوقت الذي منعت فيه المسلمين من استضافة احد في بيوتهم حتى وأن كانوا أشقاء أو أقارب، إلا بأذن مُسبق من السلطات البورمية، أما المبيت فيمنع منعاً باتاً، ويُعد جريمة يُعاقب عليها الشخص بهدم منزله أو اعتقاله أو طرده من البلاد، ولم تسمح السلطات البورمية للروهنجيين بالانتقال من مكان إلى آخر دون تصريح، والذي يصعب الحصول عليه، ولمراقبة ذلك، كان الجنود البورميين وعناصر هيئة التنفيذ القضائي ومتطرفي الماغ البوذيين يجوبون شوارع المناطق والقرى الإسلامية، ويقومون بإذلال كبار السن وضرب الشباب ويدخلون المنازل متى شاءوا، ويرغمونهم الروهنجيين على تقديم الأرز والدواجن وبعض المواشي والحطب ومواد البناء بالمجان طوال العام لهؤلاء الجنود وعناصر هيئة التنفيذ القضائية (جمعه، 2013، ص106 – 108) .

وقد عانت المرأة المسلمة بصورة خاصة خلال حقبة الحكم العسكري في بورما، فقد رفعت السلطات البورمية سن الزواج للفتيات إلى (25) عاماً وللرجال (30) عاماً، ومنعت عقود الزواج (النكاح) إلا بعد إجراءات طويلة وإذن من السلطات، ومنعت تعدد الزوجات منعاً باتاً مهما كان السبب، ومنعت الزواج مرة ثانية للمطلق أو الأرمل إلا بعد مرور سنة . وإذا حملت الزوجة فلا بد من ذهابها _ طبقاً لقرارات السلطات البورمية _ إلى إدارة قوات الأمن الحدودية (المعروفة باسم ناساكا Nasaka)، لأخذ صورة ملونة لبطنها بعد كشفه، وتجرى هذه العملية شهرياً حتى تضع المراة حملها، وبالمقابل على المرأة دفع رسوم ذلك، وتعزوا السلطات ذلك هو للاطمئنان على سلامة الجنين وتسهيل إحصائية المولود بعد الولادة، وشهدت حالات كثيرة أعطاء حُقَن مانعة للحمل للمسلمات . وفرضت السلطات على النساء المسلمات غير المتزوجات الحضور الإجباري إلى قيادة القوات المسلحة، للعمل في معسكرات الجيش لمدة ستة شهور وتحت إشراف عناصر قوات حرس الحدود دون إن تدفع لهن أجور، وكثيراً ما حدثت عمليات الاغتصاب الجماعي بحقهن وهتكت أعراضهن، ومات بعضهن بسبب الاغتصاب .

وأجبرت السلطات المسلمات على خلع الحجاب والزواج من البوذيين، ومن تُخالف هذه التعليمات تُعرض نفسها للسجن والغرامات الباهظة أو الطرد خارج البلاد . ونتيجة لهذه السياسة الحكومية المتشددة ضد الروهنجيين، فقد ارتد حوالي (50) ألف مسلم عن دينهم (جمعه، 2013، ص ص109 – 110؛ 121) .

وعلى أساس ما ذُكر من جرائم بحق الروهينجا، فقد وصفت منظمة الأمم المتحدة هذه الأقلية على إنها " واحدة من أكثر الأقليات المضطهدة في العالم، وواحدة من اكبر الأقليات التي لا يتمتع أتباعها بحقوق المواطنة وهم عديمي الجنسية " . وهذا الأمر راجع لإهمال الحكومة البورمية وتقصيرها، التي طردت المسلمين من وظائفهم واستبدلتهم بالبوذيين، وأغلقت المدارس والمعاهد الإسلامية والمؤسسات الإسلامية الأخرى، وصادرت ممتلكات المسلمين ووزعتها على البوذيين، وسجنت ونفت القادة المسلمين إلى خارج مناطقهم ومدنهم الأصلية، وحرضت البوذيين على قتل المسلمين، وعملت على اعتبار المسلمين إرهابيين(Mohajan.H, 2018, p. 13) .

انتفاضة آب ونهاية حكم الجنرال ني وين 1988

وبالتزامن مع التعسف الحكومي ضد الروهينجا، تصاعدت في عام 1987 حدة الأزمة الاقتصادية، وتحركت الحكومة لمعالجة الوضع الاقتصادي ومكافحة السوق السوداء، إلا أن الأمور تأزمت أكثر، بعد أن قامت في 5 أيلول من العام نفسه بخطوة غير قانونية في المجال النقدي، إذ استبدلت فئة ألـ (25 و 35 و 75) كيات بفئتي (45 و 90) كيات، الأمر الذي زاد الحال سوءً، وصارت بورما من الدول المتأخرة في العالم، وتحرك الشعب البورمي ضد حكومته، لأنه عرف بأنه لا يمكن معالجة المشكلة بهكذا خطوات، وشجع فئات الشعب المتنوعة على القيام بمظاهرات في العاصمة رانغون وغيرها من مناطق البلاد، طالبوا الحكومة بوضع الحلول الناجعة لحل الأزمة (Devi.K, 2014) .

وعلى اثر هذه المظاهرات الشعبية، قدم ني وين في 8 آب 1988 استقالته من رئاسة الحكومة، وبعد استقالته، سلم النظام العسكري السلطة للجنرال سين لوين (Sein Lwin) احد كبار الضباط، إلا ان الجماهير لم تقبل به، لأنه مشارك في حملات القمع الوحشي التي حدثت في عام 1962، وفي الشهر نفسه، دعا الطلاب لإضراب عام في رانجون، إذ طالبوا باستقالة سين لوين وتعيين الدكتور موانج موانج (Muang Muang) مكانه، وإنهاء حالة الإحكام العرفية، والإفراج عن السجناء السياسيين، والسماح بتشكيل الأحزاب السياسية، والموافقة على تشكيل الاتحاد العام لطلبة بورما، وانضم الرهبان

البوذيين للإضراب وساندوا المطالب، وانتقلت أحداث الإضراب إلى خارج رانجون وشملت مناطق أخرى ووصلت إلى مدينة ماندالاي (Devi.K, 2014) . وبالتزامن مع هذه الأحداث، ارتفعت مخاوف السلطات البورمية من الروهينجا بسببين، اولها، لأن بعض منظمات الروهينجا مثل المنظمة الوطنية لروهينجا اراكان (ARNO) ومنظمة تضامن الروهينجا (RSO) كانت على صلة مع بعض قادة تنظيم القاعدة الارهابي، وثانيها هو اعتقاد البوذيين ان عدد المسلمين في اراكان اخذ بالتزايد السريع، الأمر الذي سيؤثر على البنية الديموغرافية للمجتمع البورمي ذو الأغلبية البوذية، وعلى أساس ذلك، شعر الرهبان البوذيين بالخطر من تمدد المسلمين على حساب البوذيين(Mohajan.H, 2018, p. 17) .

ولمواجهة المظاهرات الشعبية المتصاعدة، اتخذ الجيش إجراءات مُشددة تجاه المتظاهرين، إذ قتل آلاف منهم، وفرض الأمن والنظام في آب العام نفسه، ثم استولى الجنرال ساو موانج (Saw Muang) قائد القوات المسلحة في 18 أيلول 1988 على السلطة، وشكل ما يُسمى " قانون الدولة ومجلس استعادة النظام " (State Law and Order Restoration Council)، المكون من (19) ضابط، جميعهم من كبار ضباط الجيش، وأعلن ساو موانج " بأنه سَتُجرى انتخابات جديدة في البلاد في عام 1990 "(Devi.K, 2014) . وباستقالة الجنرال ني وين واستلام الجنرال ساو موانج زمام السلطة، دخلت بورما في مرحلة سياسية و تأريخية جديدة، أخذت على عاتقها رسم السياسة التي ستتعامل بها مع الروهينجا المسلمة المضطهدة .

النتائج :

1- إن للمسلمين تاريخ ضارب في عمق التأريخ البورمي، ولا يمكن نكران ذلك، لوجود الشواهد التأريخية المادية (المساجد والقصور ونماذج من النقود والنقوش وغيرها) والنظرية الوثائقية (الوثائق والمخطوطات والكتب وغيرها) .

2- لم تسجل المصادر التأريخية (غير البورمية) أي حالة عدوان من المسلمين على البوذيين او أتباع بقية الديانات والمعتقدات الأخرى في بورما .

3- مرت عملية اضطهاد الروهينجا بمراحل عدة وبصورة متصاعدة مع مرور الزمن، إذ بدأت من قيام الملك بودابايا بضم إقليم أراكان إلى بورما في عام 1784 وحتى يومنا هذا .

4- بدأت القضية مع ضم الملك بودابايا لإقليم أراكان في عام 1784، ولا يمكن اعتبار مسألة الضم هي جزء من عملية عسكرية – سياسية، لأنها قامت على أسس دينية أعلنها بودابايا رسمياً، وهي الخوف من انتشار الإسلام في بورما وربما أسلمة المجتمع البورمي، في ظل وجود المجتمعين الماليزي والبنغالي المسلمين المجاورين لها .

5- كان للبريطانيين واليابانيين دورٌ في تكريس سياسة الاضطهاد البوذي ضد المسلمين، لاعتمادهما على سياسة " فرق تسد "، ومد البوذيين بالأسلحة لقتل المسلمين، وتجلى ذلك بوضوح في مذبحة عام 1942 .

6- تُعد مرحلة حكم الرئيس البورمي يو نو (U Nu) (1948 – 1962) من أفضل المراحل التي عاشها المسلمين بصورة عامة والروهينجا بصورة خاصة، نظراً لاستيزار بعضهم الوزارات الحكومية ووصول بعضهم الآخر إلى عضوية البرلمان وتبوءهم مناصب مهمة في الدولة، وحصولهم على الجنسية البورمية وحصولهم على وعود حكومية بمنحهم الاستقلال الذاتي . لكن هذا لا يعني بأن السلطات البورمية لم تشن حملات عسكرية ضدهم لفرض سيطرتها عليهم .

7- دخل المسلمين وخاصة الروهينجا في مرحلة جديدة بعد استلام الجنرال ني وين الحكم في بورما في عام 1962 بعد انقلابه العسكري على الرئيس يو نو .

8- تنصل حكومة الجنرال ني وين عن بنود دستور الاستقلال، الذي أكد على مسألة حق الولايات البورمية بأن تعلن إستقلالها بعد عشر سنوات من تاريخ إستقلال بورما، الأمر الذي أجج الصراع القومي والعرقي والديني في بورما بعد ذلك، وادخلها في دوامة الفوضى وعدم الاستقرار والانعزال عن العالم .

9- تُعد مرحلة الحكم العسكري للجنرال ني وين (1962 – 1988) من أسوء وأقسى المراحل التي عاشها الروهينجا في بورما، لأنها شرعنت ونظمت عملية إبادة الروهينجا واضطهادهم على شكل قوانين ولوائح رسمية صادرة منها .

10 – يُعد قانون الجنسية (المواطنة) الصادر في عام 1982 وصمة عار في جبين السلطات البورمية وأتباع العقيدة البوذية، لأنه جرد عرقية وطنية و أصيلة تبلغ نسبتها (4%) من جنسيتهم، وحولهم إلى أقلية مُشردة في الغابات والمناطق النائية في بورما أو في مخيمات اللاجئين في بنغلاديش .

11- نظراً لقسوة المرحلة التي عاشها الروهينجا خلال الحكم العسكري، فقد شُكلت تنظيمات سياسية – عسكرية للمجاهدين الروهينجا، للدفاع عن وجودهم في أراكان .

12- مرت عملية إبادة الروهينجا واضطهادهم بمراحل ممنهجة بدأت من التنصل من الدستور ثم شن الحملات العسكرية (أبرزها عملية التنين في عام 1978)، وبعدها سحب الجنسية منهم في عام 1982، ليتسنى لها تتبعهم قانونياً، وتصاعدت أكثر بعد أن شيدت القرى النموذجية في إقليم أراكان في عام 1988، لتشجيع البوذيين على السكن فيها، وطرد الروهينجا رسمياً من إقليم أراكان، الذي يمثل الساحل الغربي لبورما ونقطة اتصالها مع العالم الخارجي بحرياً .

13- لم يحظى الروهينجا بأي دعم خارجي سواء من الدول العظمى أو الإسلامية (على الرغم من إن عدد المسلمين في العالم وصل إلى مليار و600 مليون نسمة، وحوالي 55 دولة إسلامية)، وأن وجد لم يكن بمستوى الطموح ولم يتناسب مع حجم القضية برمتها .

14- اتضح من خلال الدراسة أن استهداف الروهينجا بالتحديد دون باقي الأعراق الإسلامية، لأنهم رفضوا الاندماج مع المجتمع تحت مظلة العقيدة البوذية، والتنازل عن المبادئ الإسلامية مثل الموافقة على الزواج من البوذيين وخلع الحجاب والتسمي بأسماء بوذية واستخدام اللغة البورمية، ولأن الروهينجا هم فقط من حمل السلاح ضد السلطات الحكومية وشكلوا المنظمات العسكرية لمواجهتها، ولأن عددهم أكثر من باقي الأعراق إذ يصل عددهم إلى مليوني مسلم، ولأنهم يعيشون في إقليم اراكان الاستراتيجي بالنسبة للحكومة البورمية .

التوصيات :

قدمت الدراسة بعض التوصيات التي ربما تكفل حياة المسلمين (الروهينجا) في بورما، ومن بين الضغوطات التي يمكن اتخاذها من جانب الدول الإسلامية على وجه الخصوص هي :-

1- **الضغوط السياسية :-** وتتمثل بقطع العلاقات السياسية مع حكومة بورما، وسحب جميع سفراء الدول الإسلامية منها، تعبيراً عن رفضهم لمجازر الإبادة التي تُرتكبها المنظمات البوذية المتطرفة ضد المسلمين الروهينجا بمرأى ومسمع السلطات البورمية .

2- **الضغوط الاقتصادية :-** إيقاف التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري مع حكومة بورما، ريثما تقف عمليات العنف ضد الروهينجا، والتعامل معهم بصفتهم مواطنين بورميين وتمنح لهم حقوق المواطنة كاملة .

3- **الضغوط القانونية :-** وهذا هو المجال الأهم والأكثر فاعلية بغية حصول الإنسان على حقه، وذلك من خلال توثيق جميع الجرائم وعرضها على المحاكم الجنائية الدولية وتتبع المجرمين ومحاكمتهم دولياً، بما فيها السلطات البورمية المشتركة في حملات الإبادة ضد المسلمين ومنح المجرمين الغطاء الشرعي والقانوني لهم .

4- **الضغوط الإعلامية :-** وذلك من خلال استثمار المنصات الدولية للتعريف بمعاناة هذا الشعب المضطهد، ودعوة المنظمات الإسلامية (مثل منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها) والمنظمات العربية (أبرزها جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي) لأخذ دورها المناسب في الدفاع عن الأقليات الإسلامية في كل دول العالم بصورة عامة وبورما بصورة خاصة . فقضية الروهينجا قديمة ومؤثرة، فهي أقدم من القضية الفلسطينية وأكثر تأثيراً منها، وهذا الأمر واضح للجميع من خلال ما يُنشر يومياً من تقارير المنظمات الدولية عن إبادة الروهينجا ومعاناتهم الإنسانية، التي لم يعيشها الشعب الفلسطيني من سلطات الكيان الصهيوني . ولنصرة الروهينجا ندعو إلى تأسيس مراكز بحثية تسلط الضوء على معاناة الأقليات الإسلامية في العالم، وتدعو إلى حوار الأديان وسياسة التعايش السلمي، أسوة بمركز الدراسات الفلسطينية في جامعة بغداد . أو نشر الحقائق عبر برامج تلفزيونية أو إذاعية بمختلف اللغات، أو كتابة البحوث والكتب والتقارير ونشرها في المواقع الالكترونية .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية :

1- الكتب :

أبو جابر، فايز صالح (1991). **الاستعمار في جنوب شرقي آسيا**، ط1، عمان . الأردن : دار البشير للنشر والتوزيع .

آل فائز، نور الإسلام بن جعفر علي (1991). **المسلمون في بورما : التاريخ والتحديات** (سلسلة دعوة الحق . السنة العاشرة . ع 115 . مكة المكرمة : رابطة العالم الإسلامي – دعوة الحق .

طارق، شديد (2015)، **الروهينجا في ميانمار : الأقلية الأكثر اضطهاداً في العالم**. International Association International Gulf Organization. د.م .

عبد الرحمن، أبي معاذ احمد (2012). **مسلمو أراكان وستون عاماً من الاضطهاد**، ط2. مكة المكرمة .

عبد الرحمن، مُحَمَّد عبد الرحمن (2006) . **نبذة عن ميانمار (بورما) ومسلمي ميانمار** . د.م .

العصيمي، فهد (د.ت). **مأساة إخواننا المسلمين في بورما**. د،م .

2- الدوريات :

صالح بن مُحَمَّد البورمي (د.ت). المسلمون المنسيون في أراكان بورما (ميانمار) : الحاضر المؤلم والمستقبل المجهول. **مجلة البيان**، ج203(ع 203). المنتدى الإسلامي. ص19 .

مديرية الدراسات الإستراتيجية (2017). مأساة مسلمي الروهينغا في ميانمار. **المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق**. سلسلة غير دورية. ط1، العدد (26)، بيروت، كانون الأول 2017 .

3– الصحف :

مُحَّد المتولي (6 أيلول 2017). مسلمو بورما 00 عذابات في غياهب التاريخ. **صحيفة البيان** .

مهند حامد شادي (24 أيار 2015). الروهينجا : مأساة شعب مسلم لا يهتم به احد. **صحيفة إضاءات** .

نزوح الروهينغا من بورما مأساة تتكرر عبر السنين(3 تشرين الأول 2017) . **صحيفة رأي اليوم** .

4– الرسائل الجامعية :

ربيحة نش وعائشة والي (2017). **أزمة مسلمي بورما (أراكان) 1942 – 2016 بين التخاذل الإسلامي والصمت والتواطؤ الغربي** (رسالة ماجستير غير منشورة) . جامعة مُحَّد بو ضياف المسيلة. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. الجزائر .

مُحَّد علي صالح جمعه (2013). **وصايا بوذا وأثر الانحراف في تطبيقها على واقع المسلمين في ميانمار : دراسة وصفية لحال أقلية الروهينجا** (رسالة ماجستير غير منشورة) . جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج، كلية الدراسات العليا، جمهورية اندونيسيا .

ثانياً :– المراجع باللغة الانجليزية :

1– الكتب :

Abrar, C. (1998). *Issues and Constraints in The Repatriation / Rehabilitation of Thr Rohingya and Chakma Refugees and The Bharis*. Paper presented to the Conference of Scholars and other Professionals Working on Refugees and the Displaced Persons in South Asia, Dhaka, February 9-11, 1998 .

Allard K. Lowenstein International.(2015). *Persecution of The Rohingya Muslims: is Genocide Occurring in Myanmar's*

Rakhine State? (A legal Analysis). Human Rights Clinic. Yale Law School for Fortify Rights .

Beleri, K. (2018) . *The Issue of Ethnic Cleansing in Myanmar*. Pierce – The American College of Greece Model United Nations (Security Council) : United Nations .

Boon, R .(2015) **.** *Nationalism and The Politicization of Identity : The Implications of Burmese Nationalism for The Rohingya*. Undergraduate Thesis International Studies. Leiden : University of Leiden .

Goos, A. (2018) . *Presenting A Critical Analysis of The Democratization Process in Myanmar and The Conflict in Rakhine State from 2011 to 2018*. Gent.Belgium: Faculteit Politieke en Sociale Wetenschappen. Universiteit Gent.

Leider, J. (2018). *The Muslims in Rakhine and The Political Project of Rohingyas : Historical background of an Unresolved Communal Conflict in Contemporary Myanmar*. Yangon : Ecole Francaise d'Extreme – Orient

Mohajan, H. (2018). *History of Rakhine State and The Origin of The Rohingya Muslims.* Munich Personal RePEC Archive, MPRA Paper No. 88186. Chittagong. Bangladesh : Premier University .

2– الدوريات :

Devi, K (October 2014). Myanmar Under The Military Rule 1962 – 1988. *International Research Journal of Social Sciences*, 3 (10), 46 .

Parashar, A & Alam, j (2019) .The National Laws of Myanmar : Making of Statelessness for The Rohingya,

International Organization for Migration. *Journal International Migration*, 57(1), 100.

Storai, Y (2018) . Systematic Ethnic Cleansing : The Case Study of Rohingya. *Arts and Social Sciences Journal*, 9(4), 4 .

Yusuf, I (2018). Three Faces of The Rohingya Crisis : Religious Nationalism, Asian Islamophobia, and Delegitimizing Citizenship, *Indonesian Journal for Islamic Studies*, 25(3). 513 .

3– الرسائل الجامعية :

Crossman, L. (2014). *Myanmar's Rohingya Refugees The Search for Human*

Security (Unpublished Thesis of Master). Faculty of The School of Continuing

Studies. Georgetown University. Washington. USA.

Marzoli, R. (2015). *The Protection of Human Rights of Rohingya in Myanmar : The Role of The International Community* **(** Unpublished Thesis of Master) . Libera Unversita Internazionale Degli Studi Sociali. Roma . Italia.

4– التقارير البحثية :

Human Rights Watch. (2000). Burma / Bangladesh : Burmese Refugees in Bangladesh (Still no Durable Solution). Asia Division. Vol. 12. No. 3. May. 2000 .

United States Department of State. (2012). *Burma 2012 Human Rights Report : Country Reports on Human Rights Practices*. Washington: Bureau of Democracy. Human Rights and Labor .